الأمم المتحدة S/2012/962

مجلس الأمن

Distr.: General
27 December 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيَّه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة ألمانيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (انظر المرفق).

وقد أُعد التقرير تحت مسؤوليتي بعد التشاور مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيتر **فيتيغ**
السفير
الممثل الدائم لألمانيا لدى لأمم المتحدة

100113 100113 12-66712 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة ألمانيا (أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)

مقدمة

خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، اتخذ المجلس برئاسة الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، السفير بيتر فيتيغ، أربعة قرارات، واعتمد بياناً رئاسياً وأصدر تسعة بيانات صحفية. وعقد المجلس اجتماعاً رفيع المستوى بشأن السلام والأمن في الشرق الأوسط، برئاسة وزير خارجية ألمانيا، غيدو فيسترفيله. وأجرى أيضاً مناقشة مواضيعية مفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

أفريقيا

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٨ أيلول/سبتمبر، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، هيرفيه لادسو، إحاطة في إطار مشاورات المجلس بكامل هيئته، تناول فيها زيارته إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا في الفترة من ٩ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر. وكان الهدف من الزيارة التحضير للاجتماع الرفيع المستوى للأمين العام بشأن شرق الكونغو المزمع عقده في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ورحب أعضاء المجلس بالتعاون الذي أبداه المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي للمساعدة في حل الأزمة. وأكدوا ضرورة إيجاد حل سياسي ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع ووقف جميع أشكال الدعم الخارجي إلى الميليشيات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، شجع أعضاءُ المجلس على إرساء الحوار وبناء الثقة بين كينشاسا وكيغالي. وفي هذا السياق، رحبوا ببدء عمل آلية التحقق المشتركة الموسعة.

ليبريا

في ٦ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لدى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، واستمع إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام لليبريا، كارين لاندغرين. ووصفت الممثلة الخاصة الخفض التدريجي المقترح لنطاق الانتشار الأمني للبعثة باعتباره نقطة تحول بالنسبة للبعثة وليبريا في آن معاً. وإذ شددت على الأولوية المشتركة المتمثلة في الحفاظ على الاستقرار في ليبريا وصونه، أكدت ضرورة

كفالة أن تُدار المرحلة الانتقالية في ليبريا بعناية، وأن تُتاح لها الموارد الكافية. ودعت البلدان المساهمة بأفراد شرطة إلى تقديم أقصى حد من الدعم لتعزيز علاقة البعثة على نطاق كامل مع الشرطة الوطنية الليبرية، وهي علاقة قائمة على التوجيه وإسداء المشورة. وفي ما يتعلق باستمرار انعدام الأمن بالقرب من الحدود مع كوت ديفوار، أشارت الممثلة الخاصة إلى نجاح الحكومة في نشر فرقة عمل مشتركة، بالإضافة إلى المساعدة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتحقيق الإدارة الفعالة للحدود. وأكدت البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة أهمية التعاون بين البعثات، وأشار بعض هذه البلدان إلى اهتمامه بتقديم الدعم اللازم إلى الشرطة الوطنية الليبرية.

وفي ١١ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة ومشاورات بكامل هيئته بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. واستمع إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام لليبريا، ورئيس تشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام، السفير ستافان تيلاندر (السويد)، والممثلة الدائمة لليبريا، السفيرة مارجون كامارا. وشددت الممثلة الخاصة على أن تحسن الحالة الأمنية في ليبريا لا يندرج فقط ضمن مسائل إصلاح القطاع الأمني، وإنما هو أيضاً مسألة تتصل بتعزيز المصالحة وتنفيذ التغييرات السياسية الهيكلية. وفي ما يتعلق بالحالة الأمنية على طول الحدود مع كوت ديفوار، قالت إن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ستواصلان تعاونهما الوثيق، وإنه يمكن في الوقت نفسه تعزيز التعاون بين ليبريا وكوت ديفوار. وستتيح إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا على النحو المتوخى، عن طريق خفض عدد أفرادها العسكريين بما قدره ٢٠٠ ٤ فرد على مدى السنوات الثلاث المقبلة، النقل التدريجي للمسؤولية الأمنية من البعثة إلى السلطات الليبرية. وأعرب أعضاء المجلس عن موافقتهم على إعادة تشكيل البعثة على النحو المنشود، وشدد البعض على ضرورة توخي الحذر عند المضي في ذلك، مع الوضع في الاعتبار الحالة الأمنية التي لا تزال هشة على طول حدود ليبريا مع كوت ديفوار. وشدد أعضاء المجلس على ضرورة قيام السلطات الليبرية بالتركيز بدرجة أكبر على تحقيق المصالحة الوطنية والإصلاح الدستوري واللامركزية، وإقامة حوار وطني شامل. ورحبوا بالتعاون الوثيق القائم بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ودعوا إلى تعزيز التعاون الإقليمي سعياً إلى تحسين الأمن.

وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٠٦٦ (٢٠١٢) الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ١٢ شهراً أخرى حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وبموجب هذا القرار، قرر المجلس تخفيض العنصر العسكري للبعثة بما قدره ٩٩٠ ١ فرداً على مدى فترة الولاية، رهناً بظروف منطقة العمليات وباتساق معها، وقرر أن يضيف إلى عنصر

الشرطة التابع للبعثة ثلاثاً من وحدات الشرطة المشكلة في أقرب فرصة ممكنة، على أن يتم نشر الوحدة الأولى في أجل لا يتعدى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وفي الوقت نفسه، شُجعت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على تعزيز التعاون بينهما بهدف المساعدة في تحقيق الاستقرار في المنطقة الحدودية بين ليبريا وكوت ديفوار.

السودان وجنوب السودان

في ٦ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته بشأن السودان وجنوب السودان. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها المبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان، هايلي منقريوس. وتناول المبعوث الخاص الحالة على أرض الواقع، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، والمفاوضات الجارية بين السودان وجنوب السودان في أديس أبابا.

وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته بشأن السودان وجنوب السودان. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها المبعوث الخاص للأمين العام. وأفاد المبعوث الخاص عن المفاوضات الجارية بين السودان وجنوب السودان في أديس أبابا، التي دخلت مرحلة حاسمة قبل وقت قصير من وصول رئيسَي الدولتين. وأفاد أيضاً عن الحالة على طول الحدود بين البلدين وعن الأزمة الإنسانية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق بالسودان.

وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته بشأن الجزاءات المفروضة على السودان. واستمع المجلس إلى إحاطة عن أعمال لجنة الجزاءات، قدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان والممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة، السفير نيستور أوسوريو.

وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً بشأن السودان وجنوب السودان، رحب فيه باستئناف المفاوضات تحت رعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وأكد أن مسؤولية سد الثغرات المتبقية في المفاوضات وفقاً لخريطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأفريقي ومقررات مجلس الأمن تقع على عاتق الرئيسين. وأشار البيان أيضاً إلى الأزمة الإنسانية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق وحث على إجراء محادثات مباشرة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال.

وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً بشأن السودان وجنوب السودان، أعرب فيه عن سروره للاتفاقات التي توصل إليها رئيسا الدولتين في أديس أبابا في

اليوم السابق. وشدد البيان أيضاً على الأهمية الحاسمة التي يكتسيها التنفيذ الفوري والكامل للاتفاقات ودعا الطرفين إلى التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة.

الصومال

في ١٨ أيلول/سبتمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٠٦٧ (٢٠١٢) بشأن الصومال، مرحباً بالتقدم المحرز في الصومال على مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية الذي تُوِّج بانتخاب الرئيس الجديد. وأعرب المجلس أيضاً عن عزمه على العمل عن كثب مع المؤسسات الصومالية الجديدة، مشدداً على الدور الحاسم للسلطات الصومالية الجديدة في تحقيق المصالحة وإحلال السلام والاستقرار الدائمين في البلد. وأعرب المجلس أيضاً في هذا القرار عن تطلعه إلى الاستعراض المقبل المشترك بين الوكالات لوجود الأمم المتحدة في الصومال، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه خيارات وتوصيات بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً بشأن الهجمات الإرهابية التي وقعت في مقديشو في اليوم السابق. وكرر البيان عزم المجلس على دعم الصومال في جهوده الهادفة إلى إحلال السلام وتحقيق المصالحة.

سيراليون

في ١١ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة ومشاورات بكامل هيئته بشأن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. واستمع المجلس إلى إحاطات قدمها الممثل التنفيذي للأمين العام لدى سيراليون ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، ينس آندرس تويبرغ – فراندزن؛ ورئيس التشكيلة القُطرية المخصصة لسيراليون التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة، السفير غييرمو ريشنسكي؛ والممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة، السفير شيكو توراي، عن التطورات القائمة في البلد قبل موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية المقبلة المقرر إجراؤها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وشدد أعضاء المجلس على أهمية إجراء انتخابات سلمية ونزيهة وحرة باعتبارها خطوة أخرى لتوطيد السلام، معربين عن أملهم في أن تتقيد جميع الجهات المعنية بالتزاماتها بموجب إعلان ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢. ونظر المجلس أيضاً في فترة ما بعد الانتخابات ولاحظ أن الأسباب الجذرية للنزاع الدائر في سيراليون والبطالة بين الشباب وإدارة الموارد الطبيعية تحتاج إلى أن تولى مزيداً من الاهتمام.

وفي ما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، اتفق أعضاء المجلس على تمديد ولايته لفترة ستة أشهر حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣، كي يجري استعراض

الولاية في مطلع عام ٢٠١٣، عقب نشر بعثة تقييم تقنية يُرتقب أن تقدم توصيات بشأن مواصلة التخطيط للتحول المتوقع للمكتب إلى فريق تقليدي من أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٠٦٥ (٢٠١٢) الذي يمدد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون لفترة ستة أشهر ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم في موعد لا يتجاوز ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ تقريراً يتضمن مقترحات تفصيلية وتوصية باعتماد جدول زمني للعملية الانتقالية للمكتب وتخفيض قوامه واستراتيجية خروجه.

ليبيا

في ١٢ أيلول/سبتمبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، بشأن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تلَتها مشاورات للمجلس بكامل هيئته. وكان معروضاً على المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الصادر في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٢ (S/2012/675). وأدان السيد فيلتمان بأشد العبارات الهجوم الذي استهدف في ١١ أيلول/سبتمبر المرفق الدبلوماسي التابع للولايات المتحدة في بنغازي، ليبيا، وقُتل فيه أربعة من الموظفين الدبلوماسيين للولايات المتحدة. وركزت الإحاطة على التطورات السياسية والأمنية في ليبيا وعلى أنشطة البعثة منذ ١ آذار/مارس ٢٠١٢، بما في ذلك الخطوات التي اتخذتها البعثة لكفالة أن تواصل دعم الاحتياجات المحددة لليبيا في أعقاب انتخاب الحكومة الجديدة. وخلال المشاورات، رحب أعضاء مجلس الأمن بتقرير الأمين العام وبتعيين طارق متري ممثلاً خاصاً جديداً للأمين العام لليبيا ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. واتفق أعضاء المجلس مع تقييم الأمين العام بأن الانتخابات التي أُجريت في ٧ تموز/يوليه كانت خطوة هامة إلى الأمام في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا. ورحبوا بالخطوات الأخرى المتخذة في عملية التحول هذه، بما في ذلك انتخاب المؤتمر الوطني العام ورئيسه، السيد المقريف. وأكد أعضاء المجلس أهمية العملية المتمثلة في التنمية الدستورية، بما يشمل ضرورة معالجة المظالم الإقليمية وضمان حقوق الإنسان وحمايتها. ووافق أعضاء المجلس إلى حد كبير مع تقييم الأمين العام بأن ثمة تحديات سياسية وأمنية جسيمة لا تزال قائمة. وشدد المجلس أيضاً على ضرورة إصلاح القطاع الأمني على نطاق شامل، بما في ذلك تحسين أمن الحدود والتصدي لمسألة انتشار الأسلحة. وشدد أعضاء المجلس أيضاً على ضرورة تحسين حالة حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بحالة المحتجزين، والعمال المهاجرين، ومواطني الأطراف الثالثة. ورحب أعضاء المجلس بالدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لدعم السلطات الليبية والشعب الليبي في عملية

التحول. وأحاط أعضاء المجلس علماً بالتقييم الذي أجراه الأمين العام، ومفاده أن الولاية الحالية تزوِّد البعثة بالنطاق والاتساع اللازمين لدعم احتياجات الحكومة المقبلة. وفي المشاورات، أدان أعضاء المجلس، بالإجماع، الهجوم الذي استهدف الموظفين الدبلوماسيين للولايات المتحدة. واعتُمد بيان صحفي أدان فيه أعضاء مجلس الأمن بأشد العبارات الهجوم الذي استهدف البعثة الدبلوماسية للولايات المتحدة الأمريكية وموظفيها في بنغازي، ليبيا.

غينيا – بيساو

في ١٨ أيلول/سبتمبر، أجرى مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته بشأن غينيا – بيساو. وقدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة بشأن إعادة النظام الدستوري إلى نصابه في غينيا – بيساو عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢). وأعرب أعضاء المجلس عن مشاطرتهم الشواغل المتعلقة باستمرار حالة الجمود السياسي في غينيا – بيساو، وكرروا دعوتهم إلى تعزيز الحوار والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، نظر أعضاء المجلس في إمكانية وضع خريطة طريق لعملية التحول.

السلام والأمن في أفريقيا (منطقة الساحل)

في ١٧ أيلول/سبتمبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بشأن السلام والأمن وأفريقيا، ركز فيها على الحالة في منطقة الساحل بما يشمل مالي. وفي ما يتعلق بالحالة في مالي، استمع المجلس أيضاً إلى إحاطة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ممثلةً بالممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة، يوسوفو بامبا.

ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في وضع استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية المتكاملة لمنطقة الساحل، عملاً بالقرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢). وأحاط أعضاء المجلس علماً بخطط الأمم المتحدة الجارية لوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة الساحل من خلال عملية تشاورية مع دول منطقة الساحل والمنظمات الإقليمية المعنية والمنظمات المعنية الأخرى والشركاء الدوليين. وأعربوا عن تطلعهم إلى وضع الصيغة النهائية لوثيقة استراتيجية، ومقترحات الآليات المناسبة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل تنفيذاً منسقاً.

وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً دعا فيه السلطات الانتقالية في مالي إلى مواصلة الجهود المبذولة لتعزيز المؤسسات الديمقراطية وإعادة النظام الدستوري إلى نصابه عبر إجراء انتخابات بحلول نهاية الفترة الانتقالية. وكرر أعضاء المجلس الإعراب

عن قلقهم إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في شمال مالي ووجود عناصر إرهابية، بما في ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات المنتسبة إليه. وأحاط المجلس علماً بالطلب الموجه من الحكومة المؤقتة في مالي إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للحصول على المساعدة، وأعرب عن استعداده للنظر في مقترح عملي وقابل للتنفيذ تُعده الجماعة الاقتصادية استجابةً لهذا الطلب.

آسيا

أفغانستان

في ٢٠ أيلول/سبتمبر، أجرى مجلس الأمن مناقشة بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وكان معروضاً على المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (A/67/354-S/2012/703). وشارك في المناقشة وزير خارجية أفغانستان، زلماي رسول. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، يان كوبيتش.

ورحب الممثل الخاص بمؤتمري كابل وطوكيو، حيث كرر كل من حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي التأكيد على التزاماتهما المتبادلة على الأمد الطويل، وأشادا بالتقدم المحرز في إطار عملية اسطنبول. ورحب الممثل الخاص بالزخم المستمر لهذه المبادرة والانطلاقة التدريجية لأنشطة الأفرقة العاملة المعنية بتدابير بناء الثقة. ورحب بالاهتمام المتنامي من جانب المنظمات الإقليمية، ولا سيما منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، بالمشاركة مع أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في حوار منظم يصب في صالح أفغانستان والمنطقة.

وقال الممثل الخاص إن نقل المهام الأمنية يجري على قدم وساق مع التنفيذ الجاري للأجزاء الثلاثة الأولى من العملية الانتقالية. وقد انخفض عدد الخسائر في صفوف المدنيين في الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٢ مقارنة بالعام السابق. لكن شهر آب/أغسطس شهد ثاني أكبر عدد من الخسائر في صفوف المدنيين منذ أن بدأت البعثة بتسجيل عدد الخسائر.

ووفقاً للممثل الخاص، فإن هذه الاتجاهات لا تعكس التحسن اللازم في الهياكل المؤسسية لتحقيق الاستقرار على الأمد الطويل وإحداث تغيير في نظرة السكان الأفغان إلى مسألة الأمن.

وفي ما يتعلق بالأعمال المقبلة للبعثة، أكد الممثل الخاص أنه قد ينشأ عن التخفيضات الوشيكة في الميزانية أثر سلبي على أعمال البعثة. وأضاف أن البعثة تُجري في الوقت الحالي تقييماً للأهمية الحيوية لبرامجها حفاظاً على فعاليتها في تنفيذ ولايتها الأساسية. وأكد لمجلس الأمن أن بذل المساعي الحميدة، والتحضير للانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٤، وتحقيق المصالحة وتحسين حالة حقوق الإنسان والتنسيق مع المانحين، هي مسائل لا تزال من أولويات البعثة.

أمريكا اللاتينية

هايتي

في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لدى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. واستمع المجلس وممثلو البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لهايتي، ماريانو فرناندیز، بشأن تقرير الأمين العام الأخير (S/2012/678)، بما في ذلك الحالة الأمنية في البلد وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، روبرت سيري، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، تلَتها مشاورات للمجلس بكامل هيئته. وقال المنسق الخاص إن عدم إحراز تقدم على المسار السياسي واستمرار النزاع والاحتلال كلها عوامل تعرض للخطر المقومات ذاتها للحل القائم على وجود دولتين. وركز على العجز في ميزانية السلطة الفلسطينية باعتباره مسألة تستدعي اهتماماً فورياً، بخاصة في ضوء الاحتجاجات الأخيرة التي شهدتها الضفة الغربية. ورغم قيام إسرائيل بدفع بعض تحويلات الضرائب مقدماً لتمكين السلطة من دفع المرتبات، فإن هناك حاجة مُلحة لتنفيذ التزامات المانحين والحصول على تبرعات إضافية. وعدمُ توافر منظور سياسي يضاعف الشعور بالإحباط في أوساط السكان الفلسطينيين، مما يعرض للخطر التقدم المحرز من أجل بناء دولة قادرة على أداء وظائفها. وأفاد المنسق الخاص أيضاً عن تصاعد العنف، بما يشمل ما يسمَّى بـ ”أنشطة دفع الثمن“ التي ينفذها المستوطنون المتطرفون باستخدام العنف. وأكد أهمية إتاحة وصول الفلسطينيين إلى المنطقة جيم من الضفة الغربية وتنميتها حرصاً على قدرة الدولة الفلسطينية المقبلة على البقاء. وقال

أعضاء المجلس إنهم يشاطرون القلق بشأن الحالة المالية للسلطة الفلسطينية، داعين إلى تقديم مزيد من الدعم، بخاصة من جانب المانحين العرب. ولاحظوا أيضاً زيادة مقلقة في أعمال العنف التي ينفذها المستوطنون في الضفة الغربية. ودعا بعض أعضاء المجلس إلى عقد اجتماع عاجل للأعضاء الأساسيين في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. وأدان الكثيرون من أعضاء المجلس النشاط الاستيطاني باعتباره نشاطاً غير مشروع في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكرر أعضاء المجلس إدانتهم للهجمات التي نُفذت ضد موظفين دبلوماسيين ومبان دبلوماسية في أعقاب نشر شريط فيديو تشهيري.

وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أجرى مجلس الأمن مناقشة رفيعة المستوى بشأن السلام والأمن في الشرق الأوسط. وترأس المناقشة وزير خارجية ألمانيا، وحضرها أيضاً وزراء خارجية الاتحاد الروسي وأذربيجان وتوغو وجنوب أفريقيا والصين وغواتيمالا وفرنسا وكولومبيا والمغرب والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الأمين العام للأمم المتحدة وإلى إحاطة قدمها الأمين العام لجامعة الدول العربية، نبيل العربي.

وركز الأمين العام للأمم المتحدة على التحولات الجارية في العالم العربي التي أعطت جامعة الدول العربية شعوراً جديداً بالهدف. ولاحظ أن الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية عملتا على المساعدة في كفالة شفافية الانتخابات التاريخية التي جرت في تونس وليبيا. وفي ما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، ساهمت جامعة الدول العربية في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا وشاركت في تعيين كل من المبعوث الخاص المشترك السابق المعني بالأزمة السورية، كوفي أنان، والممثل الخاص المشترك المعني بسوريا، الأخضر الإبراهيمي. وذكر الأمين العام للأمم المتحدة أربعة مجالات تستحق أن تولى اهتماماً خاصاً وهي: تحسين تبادل المعلومات بسبل منها الحوار بين أمانتي الهيئتين؛ وإمكانية تحديد القاهرة مكاناً لمكتب الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا؛ وإعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات؛ واستكشاف مجالات جديدة للتعاون مثل الطاقة المستدامة.

وقال الأمين العام لجامعة الدول العربية إن إحدى الركائز الأساسية للسلام والأمن الدوليين هي فعالية مجلس الأمن ومصداقيته، والتنفيذ الكامل لقراراته. وفي ما يتعلق بكل من قضية فلسطين والحالة في الجمهورية العربية السورية، دعا المجلسَ إلى اتخاذ إجراءات تكون ملزِمة للطرفين. واقترح أيضاً أن يجري تحديث اتفاق التعاون الموقع في عام ١٩٨٩ بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، ورفع مركز الاجتماعات المنتظمة بين المنظمتين، وتوثيق التعاون في مجال المساعدة الإنسانية.

وأثنى أعضاء المجلس على الدور النشط لجامعة الدول العربية بوصفها شريكاً أساسياً للأمم المتحدة في المنطقة. وركزوا على الحالة المتدهورة في الجمهورية العربية السورية والضرورة الملحَّة لتجديد جهود المجلس بهدف معالجتها. ودعا بعض أعضاء المجلس إلى تنفيذ بيان جنيف. وقال العديد من أعضاء المجلس إنه فيما ينبغي دعم التحولات الجارية في العالم العربي، فإنه ما زال من الضروري إيلاء اهتمام كبير لحالة حقوق الإنسان، وبخاصة حقوق النساء والأقليات. وأعرب أعضاء المجلس عن آراء مختلفة بشأن استصواب فرض قيود قانونية على التعليقات التشهيرية في ما يتعلق بالأديان.

واعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2012/20) فيه اعتراف بالجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية من أجل تعزيز الاستجابات الدولية للتحولات الجارية في المنطقة، وتشجيع لمواصلة بذل هذه الجهود، وترحيب بتكثيف التعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، ودعم الجهود التي يبذلها الممثل الخاص المشترك المعني بسوريا، ودعوة إلى تعزيز التعاون بين المنظمتين استناداً إلى جدول أعمال موسع. وكرر البيان تأكيد التزام المجلس بتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. وأشار إلى البيانين الصحفيين الصادرين عن المجلس في ١٢ و ١٤ أيلول/سبتمبر بشأن الهجمات الأخيرة ضد موظفين دبلوماسيين ومبان دبلوماسية، وأكد من جديد أن هذه الأعمال لا يمكن تبريرها بغض النظر عن دوافعها، في كل مرة تُرتكب وأياً كان مرتكبوها. وأكد أيضاً أهمية احترام التنوع الديني والثقافي وتفهُّمه في جميع أنحاء العالم.

وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، استمع مجلس الأمن، في إطار مشاورات بكامل هيئته، إلى أول إحاطة رسمية للممثل الخاص المشترك للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية المعني بسوريا، منذ تعيينه في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٢. وترأس هذه المشاورات وزير خارجية ألمانيا. وأبلغ الممثل الخاص المشترك الإبراهيمي المجلس عن الاستعدادات المتخذة لعمل مكتب اتصال الأمم المتحدة في دمشق، والاجتماعات التي عقدها الممثل الخاص المشترك مع ممثلي الحكومات والمجتمع المدني في كل من دمشق والقاهرة والأردن وباريس. وأطلع المجلسَ على مستجدات الحالة الأمنية والإنسانية في الجمهورية العربية السورية وأثرها على الدول المجاورة، وعلى جهوده الرامية إلى دعم الشعب السوري للدخول في عملية سياسية انتقالية. ودعا الممثل الخاص المشترك المجلس إلى أن يوفر إليه دعماً جماعياً وموحداً ومتواصلاً. ورحب أعضاء مجلس الأمن بالفرصة المتاحة لمناقشة الحالة في الجمهورية العربية السورية مع الممثل الخاص المشترك في أعقاب زيارته إلى المنطقة. وأعربوا عن قلقهم البالغ لاستمرار العنف في الجمهورية العربية السورية وأثره على الصعيد الإنساني، والمخاطر المحتملة على السلام والاستقرار في المنطقة. وأعاد أعضاء المجلس تأكيد دعمهم

الكامل للممثل الخاص المشترك وجهوده للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، ودعم عملية سياسية انتقالية في الجمهورية العربية السورية تستجيب للتطلعات المشروعة للشعب السوري.

اليمن

ظل مجلس الأمن يتابع عن كثب العملية الانتقالية في اليمن. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلس الأمن بياناً صحفياً يدين بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي وقع في صنعاء في ١١ أيلول/سبتمبر، مما تسبب في العديد من الوفيات والإصابات بجراح.

وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته، أفاد فيها المستشار الخاص للأمين العام لليمن، جمال بن عمر، عن التطورات السياسية والأمنية الأخيرة، فيما أفاد نائب مدير شعبة التنسيق والاستجابة في مكتب منسق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة، فيليب لازاريني، عن الحالة الإنسانية. واتفق أعضاء المجلس على أنه ينبغي الدخول دون تأخير في حوار وطني شامل وجامع لوضع الأسس ليمن مستقر وموحد. وأعربوا أيضاً عن دعمهم للخطوات التي اتخذها الرئيس هادي لإصلاح القطاع الأمني وإعادة هيكلته. وذكر أعضاء المجلس أنهم يشاطرون القلق الذي أعرب عنه السيد بن عمر بشأن المحاولات المستمرة لتقويض العملية الانتقالية. وإذ أشاروا إلى قرار مجلس الأمن ٢٠٥١ (٢٠١٢)، أكدوا ضرورة أن يواصل المجلس متابعة الحالة في اليمن عن كثب. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية المُلحة في اليمن واتفقوا على أنها تتطلب استجابة عاجلة.

وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلس الأمن بياناً صحفياً رحب فيه بالاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء اليمن المعقود في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وبالبيان الصادر عن المشتركين في رئاسته. وأعاد المجلس أيضاً تأكيد التزامه بالسلامة الإقليمية لليمن وسيادته ووحدته. وكرر أعضاء المجلس الإعراب عن دعمهم لليمن في جهوده لتحقيق الإنجازات الرئيسية في خطة التنفيذ، وطلبوا إلى جميع الأطراف مواصلة التقيد بالجدول الزمني المنصوص عليه في الاتفاق الانتقالي. وأكد المجلس مجدداً على أهمية عقد مؤتمر للحوار الوطني يضم جميع الأطراف ويقوم على المشاركة ويكون شفافاً وذا مغزى وتكون الجماعات الشبابية والنسائية من بين المشاركين فيه. ورحبوا بمواصلة الدور الذي يضطلع به الأمين العام ومستشاره الخاص من خلال المساعي الحميدة. وحث أعضاء المجلس جميع الأطراف في اليمن على نبذ أعمال العنف لبلوغ أهداف سياسية، والإحجام عن الاستفزازات، والالتزام بالقرارين ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢). وأعربوا عن قلقهم المتزايد إزاء الجهود الرامية إلى تقويض حكومة الوحدة الوطنية في سعيها إلى تنفيذ الاتفاق الانتقالي السياسي، وكرروا

الإعراب عن استعدادهم للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير، بما في ذلك بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة في حال استمرار هذه الأعمال. وكرروا دعوتهم بوجوب محاسبة جميع المسؤولين عن أعمال انتهاك وامتهان حقوق الإنسان. ورحب المجلس بالمبلغ الذي جرى التعهد به في مؤتمر المانحين بالرياض، الذي يتجاوز ٧ بلايين دولار، وباجتماع مجموعة أصدقاء اليمن وموافقة حكومة اليمن على وضع إطار للمساءلة المتبادلة يحدد الالتزامات المعلنة من جانب الحكومة والمانحين لكفالة أن تأتي هذه الموارد الإضافية بالدعم إلى شعب اليمن. وكرر أعضاء المجلس الإعراب عن قلقهم البالغ إزاء الحالة الإنسانية في اليمن وأكدوا أن جميع الأطراف ينبغي أن تكفل وصول المساعدات الإنسانية على نحو آمن ودون عوائق.

المسائل المواضيعية والعامة

في ١١ أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلس الأمن بياناً صحفياً يدين بأشد العبارات موجة الهجمات الإرهابية التي وقعت في مختلف أنحاء العراق في ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر، وتسببت في العديد من الوفيات والإصابات بجراح، وألحقت أضراراً بمباني القنصلية الفخرية الفرنسية في الناصرية.

وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلس الأمن بياناً صحفياً بشأن الهجمات المنفذة ضد الموظفين الدبلوماسيين للولايات المتحدة، يدين بأشد العبارات الهجوم على البعثة الدبلوماسية للولايات المتحدة وموظفيها في بنغازي، ليبيا، في ١١ أيلول/سبتمبر، ويعرب عن تعاطفه العميق وخالص تعازيه لضحايا هذا العمل الشنيع وأسَرهم. وأدان المجلس أيضاً بأشد العبارات الهجوم على سفارة الولايات المتحدة في القاهرة، في ١١ أيلول/سبتمبر. وشدد أعضاء المجلس على ضرورة تقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى المحاكمة، وأكدوا مجدداً أن هذه الأعمال لا يمكن تبريرها بغض النظر عن دوافعها، في كل مرة تُرتكب وأياً كان مرتكبوها. وأشار المجلس إلى المبدأ الأساسي المتمثل في حرمة المباني الدبلوماسية والقنصلية، والالتزامات ذات الصلة الواقعة على عاتق الحكومات المضيفة باتخاذ جميع الخطوات المناسبة لحماية المباني الدبلوماسية والقنصلية وموظفيها.

وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلس الأمن بياناً صحفياً بشأن الهجمات ضد المباني الدبلوماسية، يدين بأشد العبارات سلسلة الهجمات العنيفة التي استهدفت السفارات والمباني القنصلية التابعة للدول الأعضاء في مواقع متعددة في ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر. وأعرب المجلس عن قلقه العميق إزاء هذه الهجمات، مشيراً إلى الطابع السلمي للمباني الدبلوماسية بذاتها، وإلى إحدى المهام الأساسية التي يضطلع بها الدبلوماسيون، المتمثلة في تعزيز تفاهم أفضل بين البلدان والثقافات. وأكد أعضاء المجلس مجدداً أن هذه الأعمال لا يمكن تبريرها

بغض النظر عن دوافعها، في كل مرة تُرتكب وأياً كان مرتكبوها. وبعد الإشارة إلى المبدأ الأساسي المتمثل في حرمة المباني الدبلوماسية والقنصلية، والالتزامات الواقعة على عاتق الحكومات المضيفة، دعا المجلس جميع السلطات إلى حماية الممتلكات الدبلوماسية والقنصلية وموظفيها، والاحترام الكامل لالتزاماتها الدولية في هذا الصدد.

عدم الانتشار (جمهورية إيران الإسلامية)

في ٢٠ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن اجتماعاً للاستماع إلى إحاطة بشأن الجزاءات المفروضة على إيران. وقدم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة، السفير نيستور أوسوريو، تقريره إلى مجلس الأمن بشأن أعمال اللجنة عن فترة التسعين يوماً، الذي يغطي الفترة من ١٢ حزيران/يونيه إلى ١٢ أيلول/سبتمبر. ولاحظ الرئيس في تقريره، في جملة أمور، أن اللجنة قد تلقت العديد من الرسائل المتعلقة بتنفيذ التدابير ذات الصلة لمجلس الأمن، وأنها تسعى إلى جانب هيئات أخرى للحصول على التعاون الكامل من الدول الأعضاء في جمع المعلومات المتعلقة بحادث تفتيش وحجز ثلاث حاويات شحن للأسلحة والأعتدة ذات الصلة بالأسلحة على متن سفينة فيكتوريا (M/V Victoria).

وفي أعقاب جلسة الإحاطة، أعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم القوي لأعمال اللجنة وفريق الخبراء. وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم العميق إزاء عدم امتثال جمهورية إيران الإسلامية لقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن، وبرنامج جمهورية إيران الإسلامية للقذائف التسيارية وتوريد الأسلحة إلى الجمهورية العربية السورية، وحثوا اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) على اتخاذ إجراءات سريعة وإتاحة تنفيذ الجزاءات تنفيذاً متسقاً. وطلب أعضاء آخرون في المجلس إلى اللجنة أن تتقيد على نحو كامل بولايتها باتباع نهج متوازن بين الجزاءات والمفاوضات. وفي ما يتعلق بالمسألة النووية لجمهورية إيران الإسلامية، أعرب أعضاء المجلس عن أملهم في التوصل إلى حل إيجابي وسلمي من خلال الحوار، ورحبوا بالقرار الأخير الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبمفاوضات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة +٣.

سيادة القانون

في ٢٤ أيلول/سبتمبر، خاطب وزير خارجية ألمانيا، بصفته رئيساً لمجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وركز في بيانه على الاعتراف الذي ورد في بيانات رئاسية عدة

بشأن الأهمية الحاسمة لسيادة القانون على كامل نطاق جدول أعمال المجلس، وأشار إلى القرارات المواضيعية والتي تستهدف بلداناً بعينها التي اتخذها المجلس منذ عام ٢٠٠٣، والتي تتعلق بسيادة القانون في بُعديه الدولي والوطني معاً.

إحاطة مقدمة من إدارة الشؤون السياسية

في ١٧ أيلول/سبتمبر، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، في إطار مشاورات لمجلس الأمن بكامل هيئته، إحاطة لاستكشاف الآفاق شملت المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء. وركزت الإحاطة على المبادئ التي تسترشد بها المساعدة الانتخابية، والدروس المستخلصة من البعثات السابقة لتقديم المساعدة، والاتجاهات ذات الصلة بالعنف في سياق الانتخابات.

الأطفال والنزاع المسلح

في ١٩ أيلول/سبتمبر، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، مع التركيز بوجه خاص على مساءلة مرتكبي الانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال في النزاع المسلح. وقدمت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ليلى زروقي، التقرير السنوي للأمين العام (A/66/782-S/2012/261)، وأطلعت المجلس على عملها، وكذلك فعل وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، هيرفيه لادسو، والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، أنتوني ليك. وألقى أيضاً رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ديفيد تولبرت، كلمة أمام المجلس بشأن سبل تحسين المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الأطفال في النزاع المسلح.

وأكد أعضاء المجلس تأييدهم على نطاق واسع لبرنامج الأمم المتحدة المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح والدور الهام للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم لأن تقرير الأمين العام تضمن حالات معينة لم تكن مدرجة في جدول أعمال المجلس.

واتخذ المجلس القرار ٢٠٦٨ (٢٠١٢) بتأييد ١١ صوتاً وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت، مكرراً فيه تأكيد استعداده لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأطفال في النزاع المسلح.